نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التركيب

الدكتور عبد الحميد مصطفى السيد*

الملخص

يعالج هذا البحث نظرية العامل في النّحو العربي ودورها في دراسة التراكيب في العربية، وما تُفرزه من ظواهر مختلفة.

وقد انطلق البحثُ من بيان: مفهوم الإعراب، وسمات الجملة العربية، ومسوغات الأخذ بنظرية العامل. ثم اجتهد في التعريف بالعامل وحقيقته وموقعه في نظرية النحو العربي، وبنيته وأثرها في حركة معمولاته، ومجاله ودوره في رسم حد الجملة، وطولها وقصرها، كما اجتهد في الوقوف على تحليلات النحاة القدامى وما توصلوا إليه من نتائج في دراسة الجملة من الناحيتين : التركيبية والدلالية، من خلال شواهد وأمثلة موجهة ومضبوطة بنظرية العامل .

وانتهى البحث، بعد كُل أولئك، إلى نتائج أهمها أن نظرية العامل ذاتُ كفاية وصفية لا تُنكر، وأنها ملائمة للسان العربي، شكلاً ومضموناً.

* كلية العلوم والآداب - الجامعة الهاشمية.

مقدمة

يقوم هذا البحث على أصلٍ مؤَداه أن العناصر اللغوية تحكُمها علاقات التأثير والتأثر، وهذا ما عبر عنه النحاة، كما ذكرنا، بنظرية العامل، وهي عندهم أساس لتفسير كثيرٍ من الظواهر في الإعراب وما يتعلق به.

وقد كثر الحديث، قديماً وحديثاً، حول قضية العامل، وقامتْ حولها دراساتٌ تناولت النظريـة وأسسـها وأصولها وقواعدها ، ومشكلاتها وما خلفته مِن آثار، وموقف النحاة منها، قدماء ومحدثين. أما القدماء فقد اقتنعوا بما صنعوا، ولم يخرج عليها إلاّ نحوي أندلسي، هو ابن مضاء القرطبي (٥٩٢هـ ـ) فـي كتابه " الرد على النحاة".

وأما المحدثون فقد اصطخَب جدلُهم حولها، بين مؤيدٍ لها، ومعارضٍ أنكرها وتمرد عليها وحاول هـدم أصولها أو وضع بديلٍ جديد[١]. وليس من همة هذا البحث تناول هذه المحاولات أو الرد على المنكرين؛ فقد تكفل بذلك كثير من الباحثين [٢].

وتُعالج هذه الدراسة، في هدي ما طرحنا من تساؤلات، نظرية العامل ودورها في دراسة التراكيب في العربية، مِن خلال ثنائية العامل والمعمول، وما تُفْرِزه مِن ظواهر، ولا سيما ما يتّصل منها بالجانبين: الشكْلي والدلالي؛ ولهذا فهي تُفارق الدراسات السابقة في خصوصية التناول، وهو أمر نؤكـده كـي لا يكون عملنا مكرراً في الدرس اللغوي، وكي لا نُحاكم في غير هذا الإطار والهدف .

ومن الدراسات ذات العلاقة المباشرة بدراستنا ما جاء في كتاب "أصول النحو العربي" لمحمـد خيـر الحلواني؛ فقد تناول الباحث أصول نظرية النحو العربي، وأفرد القسم الثالث من كتابـه لِـ ـ "نظريـة العامل في النحو العربي" فصل فيه الحديث عن النظرية، وتعرض في أثناء ذلك "للعامـل والتركيـب اللغوي" وقد جاء عرضه موجزاً وفقاً لمقتضيات بحثه [٣]. ودراسة أخرى للمنصف عاشـور بعنـوان "نظرية العامل ودراسة التركيب" وقد جاءت موجزة مقتصرة على جوانب نظرية، وقد صرح بـ ذلك:

---

[١] ومن هؤلاء : إبراهيم مصطفى، إحياء النحو: ص ٥٠. مهدي المخزومي، في النحو العربـي نقـد وتوجيه: ص ٢٠٨. وتمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها : ص ١٨٩.

[٢] من الدراسات الجادة التي تناولت ذلك: عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي - قراءة لسـانية جديدة: ص ١٧، ٧٣، ٢٨٢. وانظر في التأريخ لمحاولات المفكرين والمؤيدين أطروحـة الـدكتوراه: عطا موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين: ص ١٤٤ - ١٥٦ .

([٣]) انظر : ص ١٨١ - ١٨٧، من كتابه .

قائلاً [٤]: "وليس منوال النحاة العاملي على هذا النّحو من الإيجاز والسهولة والتركيب الذي ذكرنا فـي هذا السياق".

وفي سبيل تحقيق أهداف البحث وغايته استقرأتُ أنظار النّحاة القدامى وما قدموه من تحليلات، ومـا توصلوا إليه من نتائج في درس الجملة من الناحية التركيبية والدلالية، موجهاً ومضبوطاً بنظرية العامل .

ويظل استثمار المعطيات الحديثة مطلباً ضرورياً في الدراسة؛ بقصد الإفادة من معطياتها في عـرض مادة الدرس وتحقيقها .

فواتح

١- مفهوم الإعراب

تتميز العربية بخاصية الإعراب، وهي ظاهرة تَحمل أكبر عبءٍ في أداء المعاني الدقيقـة، وذات أثـر فعال في بناء النظرية النحوية؛ فقد اتّخذ النحاة منها قاعدةً بنَوا عليها قواعدهم، وجردوا، علـى هـدي منها، أُصولهم، وشكلوا باعتمادها بنية نظريتهم النحوية.

وإذا محصنا مفهوم " الإعراب" عندهم، وجدناه استجابةً لأمرين: معنوي ولفظي. فعلى الأول حده ابـن جنّي (٣٩٢هـ) بقوله [٥]:" هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ؛ ألا ترى أنّك إذا سمعت: أكرم سعيد أبـاه، وشكَر سعيداً أبوه، علمتَ برفْع أحدهما ونَصب الآخر الفاعِلَ مِن المفعول، ولو كان الكلام شـرجاً (أي نوعاً) واحداً لاستَبهم أحدهما مِن صاحبه".

وعلى الثاني حده ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ) بقوله[٦]: "أثَر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخـر الكلمة".

وواضح، مما سبق، تفاوتُ الحدين واختلافهما باختلاف زاوية النظر؛ فالنحاة حين جعلُوا الإعراب ينْبئُ عن المعاني كانوا يقصدون الوظائف النحوية في إطار التركيب وتفاعلات عناصره، أما في إطار شكله فالإعراب ما يطْرأُ على أواخر ألفاظه؛ وعلى هذا فالإعراب "معنى"، وهو أيضاً "لفظ"، وداخل إشكالية، اللفظ والمعنى كان يقَع اهتمام النحاة"؛ فقد كانوا ينظرون إليهما " بوصفهما كيانين منفصـلين أو علـى

---

(٤) انظر بحثه المذكور، ضمن : صناعة المعنى وتأويل النص: ص ٥٥- ٦٧.
(٥) ابن جني (أبو الفتح عثمان)، الخصائص: ٣٥/١. وانظر في هذا المعنى : ابن يعيش (موفق الدين) شرح المفصل،: ٥١/١، ٧٢. الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية: ٥٦/١ وما بعدها.
(٦) ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:٣٩/١ .

الأول بوصفهما طرفين يتمتّع كُل منهما بنسبة واسعة من الاستقلال عن الآخر"[٧] ؛ وآيةُ ذلك أنّهم كانوا يضعون الحدود ويحلّلون التراكيب وتصرفاتها ويربطون بين أجزائها بالنظر إلى المعنى تـارةً وإلـى اللفظ تارةً أخرى .

٢- الجملة مضمار التحليل

ولا يعنْي ذلك، أي نظرهم إلى المعنى تارة وإلى اللفظ تارة أخرى، تناقضاً في الوصف أو التفسير، بل يدل على أنّهم كانوا يعطُون لكل موقع ما يناسبه ويتَوافقُ مع ضوابطه؛ فقد اتخذوا الجملـة مضـماراً للتحليل، وهي عندهم نظام علاقات قائم على أحكام تركيبية[٨]، وأهم علاقة في بنائها هي علاقة الإسناد، بعنصريها المسند والمسند إليه، التي تُعد بؤرة الجملة ونواتها؛ فالجملة لا تقوم إلا بهذه العلاقة، إن لـم يكُن لفظاً فتقديراً. أما الفضلات فعلاقتها بالنواة الإسنادية علاقة متَغَير بثابتٍ، ألا ترى أنه إذا قلنا، مثلاً :

استعار الطالب من زميله كتاباً

فإنّه يمكننا أن نقول :

١- استعار الطالب كتاباً من زميله .

٢- استعار كتاباً من زميله.

٣- كتاباً استعار الطالب من زميله .

٤- من زميله استعار الطالب كتاباً .

٥- الطالب استعار من زميله كتاباً .

والجمل السابقة، وإن كانت تدل على معنى عام، تتفاوت دلالاتها؛ لأن التغير، في بناء الجملة، ينتج عنه تغير معنوي، يحكمه تَعلق كل جزءٍ في كلّ منها بالنواة الإسنادية[٩].

---

(٧) محمد عابد الجابري، بنية العقل العربي: ص ٣٧. كذا في الكتاب، والصواب أن يقال : كيـانين... طرفين، بإسقاط الكاف في الموضعين.

(٨) انظر : المنصف عاشور، بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية: ص ١٠ .

(٩) وما نجده في الجملة العربية يختلف عن الجملة في لغة أخرى، كالإنجليزية مثلاً، فإذا قلنـا : The Student Borrowed a book from his friend ، وهو معنى الجملة السابقة، فإنه من الممكن فهم هذه الجملة بالاعتماد على ترتيب الكلمات ترتيباً أفقياً يعطى للجملة معنى، هو نتيجـة لـذلك النظـام الداخلي للغة المذكورة. انظر : مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث: ص ٣٤.

وإلى جانب هذه السمة، في الجملة العربية، نجد، أحياناً، نَزعةً واضحةً إلى الشّكلية؛ إذ نجـد بعـض المنصوبات ، مثلاً يتحول إلى اسم مجرور دون أن يتغير محله الإعرابي في التركيب، تأمل المثـالين [١٠].

١- ما رأيتُ أحداً .

٢- ما رأيت من أحد .

فـ"أحد" في الجملة الأولى مفعول به ارتبط مباشرة بـ "رأيتُ"، وتحول في الثانية إلى اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً؛ لارتباطه بالحرف "مِن"، ونتج عن اختلاف العلاقة اللفظية فـي الجملتـين اخـتلاف الإعراب.

وفي المثالين :

١- إنه حاملٌ كتباً .

٢- إنّه حامل كتبٍ .

لا تجد اختلافاً في المعنى فيهما، ومع ذلك ترى "كتباً" في أولهما منصوباً وفي ثانيهما مجروراً؛ وفـي ذلك دليل على أن العلاقة اللفظية، في التركيب، هي السبب في بعض الظواهر الإعرابية .

٣- مسوغات نظرية العامل

ولعل هذه السمات في الجملة العربية وضعت بين أيدي النّحاة، وقد أطالوا النّظر في تراكيب العربيـة، مسوغاً للبحث عن طريقةٍ تضبط التّغيرات وتربط مكونات الجملة وتُفسر نظامها، وتُعين علـى إدراك العلاقات بين عناصرها وما ينجم عن هذه العلاقات من آثار معنويةٍ ولفظية. وتتمثلُ هذه الطريقة فـي فكرة "العمل"، وهي فكرة تقوم على ثُنائية : العامل والمعمول؛ فقد اصطلح النحاة علـى أن الكلمـة إذا كانت طالبةً لغيرها كانت عاملةً فيه، وإذا كانت مطلوبةً من غيرها كانت معمولةً له، وهذا لا يعـدو أن يكون عرفاً لغوياً [١١]. ولنا أن نتساءل بعد ذلك :

- ما العامل النّحوي؟ وما حقيقته ؟

- وما دوره في رصد العلاقات اللفظية المتمثلة في العلامة العربية، والعلاقات المعنوية المتمثلة فـي الوظائف النحوية؟

---

(١٠) انظر في تفصيل هذه المسألة : محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي: ١٣٩ - ١٤٥.
(١١) انظر : السيد أحمد علي محمد، تسليط العامل وأثره في الدرس النحوي: ص ٥٨.

- وما الضوابط والأصول التي وجهت حركة العناصر اللغوية في التراكيب في ضوء العامل ؟

هل تقدم نظرية العامل تعريفاً للجملة يحدد بنيتها وبدايتها ونهايتها ؟

- أيمكن القول: إن نظرية العامل كافية لوصف التراكيب، وأنّها ملائمة لشكل المضمون فـي اللسـان العربي، إذ عُدت بنية النظرية النحوية وقلبها؟

العامل ونظرية النّحو العربي

اعتمد النّحاة العرب في تقعيد العربية ووصف بنيتها النّحوية ثلاثة أُصول شكلتْ مكونـات مـنْهجهم ، وهي : السماع والقياس والتّعليل. وإذا كانت أي نظرية، بشكلٍ عام، تقوم على "بناء عقْلي يتُـوقُ إلـى ربط أكبر عدد من الظواهر الملاحظة بقوانين خاصية تُكون مجموعةً متّسقةً يحكُمها مبدأ عام هو مبدأ التفسير" [١٢]، فإن السماع، في النظرية النحوية، كون المادة المدروسة التي " لا تشتمل على تجريـد؛ لأنها لا تتجاوز النقل والاستقراء"[١٣]. ونهض القياس بترتيب المادة المدروسة وتصنيفها وفقاً لضوابط توصل إلى الحكم، وذلك بإخراج المادة المشتّتة في صورة منظمة تُساعد على وضع قواعـد تصـفها وتفُسرها. وجاء التعليل قسيماً للقياس والسماع " يتجاوز تقرير الظواهر النحوية إلى التمـاس حكمـة العرب في الإتيان بها على هذا الوجه المخصوص"[١٤].

ويشكُّل العامل، بتَضافُره مع الأصول الثلاثة السابقة، البنية العامة لنظرية النّحو العربي، ويكاد ينْعقـد إجماع النحاة القُدامى على أن ظواهر النحو في حركات الإعـراب، بمدلوليـه المعنـوي واللفظـي، ومتغيرات التراكيب؛ إنما هي آثار لعوامل .

العامل وحقيقتُه

بدأَتْ فكرةُ العامل في ميدان البحث النحوي منذ النّشأة، ويعد عبد ا بـن أبـي إسـحق الحضـرمي (ت١١٧هـ) مبتدع هذا المنحى في الدرس النحوي، على وفْق ما روى ابن سلام [15](ت٢٣١هـ ـ)، واحتذى هذا النهج عيسى بن عمر (ت١٤٩هـ)، فجلّى هذا الاتجاه في النظر النحوي البصري، واتسع القول في العامل على يدي الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)، ويكاد يجمع المحـدثون علـى أن

[١٢] عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية:ص ١٣.
[١٣] تمام حسان، الأصول: ص ٦٥.
[١٤] نهاد الموسى، في تاريخ العربية: ص ١٢.
[15] محمد بن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء: ص ١٤.

سيبويه (ت١٨٠هـ) أولُ من أَنْهج سبيل القول في العامل، وهم يذهبون إلى أن سيبويه قد أدار بحوث كتابه على فكرة العامل[١٦]، ثم تبعه النحاة من بعده.

وأما حد العامل فقد عرفه الجرجاني بأنّه "ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو ساكناً "[١٧]، وهذا باعتبار العلاقة بين العامل واللفظ .

وعرفه الرضى الأستراباذي بقوله [١٨]:" ما به يتَقوم المعنى المقْتَضِي" وهذا باعتبار العلاقة بين العامل والمعنى. ويفسر الرضي "التّقوم" بقوله [١٩]:" العامل في الاسم ما يحصل بوساطته في ذلك الاسم المعنى المقتضي للإعراب، وذلك المعنى كون الاسم عمدةً أو فضلةً أو مضافاً إليه العمدة والفضـلة" فالعامـل "مقوم" والمعاني المقتضية هي الوظائف النّحوية، من مبتدأ وخبرٍ وفاعليةٍ ومفعولية...، المتحققة بالعلاقة بين العامل والمعمول.

ويفرق الرضي بين العامل والمقَتضِي بقوله[٢٠]:"وهي (أي المعاني المقتضية) غير العوامل، يعنـي أن العامل ما به تَقَوم هذه المعاني المقتضية... وإنما نسب العمل إلى ما به تقوم المقتضي لا إلى المقتضي، فقيل: الرافع هو الفعل، ولم يقل هو الفاعلية؛ لكون المقتضي أمراً خفياً معنوياً، وما تقوم به المقتضـي أمراً ظاهراً جليا في الأغلب".

وهكذا يتضح أن حقيقة رأيهم في العوامل أنها كِلِم، في الأغلب، تلتئم مع كِلِمٍ أُخرى يسمونها معمولاتِها، تدل المتكلم [٢١] على نوعٍ خاص من الإعراب، وهذا ما يبينُه نص ابن جني التـالي بوضـوح، يقـول [٢٢]:"وإنما قال النحويون : عامل لفظي، وعامل معنوي؛ ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفـظٍ يصحبه؛ كمررتُ بزيدٍ، وليتَ عمراً قائم، وبعضه يأتي عارياً عن مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ

---

[١٦] انظر : عطا موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القـرن العشـرين: ص ١٤٥ - ١٤٦.
[١٧] عبد القاهر الجرجاني، العوامل المئة النحوية في أصول علم العربية: ص ٧٣ .
[١٨] شرح الرضي على الكافية : ٧٢/١ .
[١٩] السابق نفسه والصفحة نفسها .
[٢٠] السابق نفسه : ٢٠٤/٢.
[٢١] تحاور النحاة، قدامى ومحدثين في العامل : هل هو تلك الألفاظ التي تدخل على الجملة؟ هل يعـود ذلك إلى أمور معنوية؟ هل هو المتكلم؟ والحق ما نادى به جمهور النحاة قديماً وحديثاً، وهو أن العامل هو الوسائل اللفظية والمعنوية. انظر في مظان هذه المسألة وما قيل فيها من آراء : عطا موسى، مناهج الدرس النحوي: ١٤٨ - ١٤٩ .
[٢٢] الخصائص : ١٠٩/١

بالابتداء" ويقول ابن جني بعد ذلك[٢٣]:"هذا ظاهر الأمر، وعليه صـفحةُ القـول، فأمـا فـي الحقيقـة ومحصول الحديث فالعملُ من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيءٍ غيره، وإنما قالوا : لفظي ومعنوي، لما ظهر آثار فِعل المتكلم بمضامةِ اللفظِ اللفظ، أو باشتمال المعنى على اللفـظ، وهذا واضح ".

وفي هذا يقول الرضى أيضاً [٢٤]: "فالموجِد لهذه المعاني هو المتكلم، والآلة العامل، ومحلها الاسم، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتَكلم، لكن النحاة جعلوا الآلةَ كأنها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها؛ فلهذا سميت الآلات عوامل".

ولا شك أن نسبة العمل إلى أمر ظاهرٍ جلي، هو العامل، يعين على إدراك العلائق بين العناصر فـي التركيب، وتوضيح مدى الارتباط بين أجزاء الكلام[٢٥]؛ إذْ يقترن وجود العامل بوجود آثارٍ في العناصر الأخرى تُحدد درجة الانتظام له، تقديماً أو تأخيراً أو ذكراً أو حذْفاً[٢٦]؛ وبـذا يسـهل عمـل الباحـث وينضبط بصورة مطردة متناسقة .

بنية العامل:

وأثرها في معمولاته:

قسم النحاة العوامل إلى: لفظية ومعنوية، وصنّفُوا اللفظية باعتبار أقسام الكلام: الِفعل والاسم والحرف، وميزوا، القوي منها والضعيف، والأصلَ والفَرع. أما المعنوية فلا يصحبها قرائن لفظية، ولكنّها تُعبـر عن معانٍ خاصةٍ، كالابتداء والخلاف أو الصرف.... [٢٧].

---

(٢٣) السابق نفسه : ١٠٩/١ - ١١٠ .

(٢٤) شرح الرضي على الكافية : ٧٢/١ .

(٢٥) انظر : لطيفة النجار، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي: ص ١٨٥ .

(٢٦) انظر : أحمد العلوي، آية الفكر وكبرياء النظر، الموقف: ص ٢٥.

(٢٧) هذه عوامل معنوية، والابتداء أشهر هذه العوامل، وهو معنى يجمع في مضمونه ثلاثة مفهومـات: الأولية، التّعرية من العوامل، الإسناد. وأما الخلاف أو الصرف فبه قال نحاة الكوفة من دون غيـرهم، ومعناه أن يكون في التركيب ما يدل على الربط بين شيئين أو أكثر في الحكم، إلاّ أن المتكلم يريـد أن يخرج الثاني من حكم الأول، فيخالف في الحركة الإعرابية لتكون هذه المخالفة وسيلة لفظيـة ترمـز للمعنى المراد، وذلك كما في المفعول معه والظرف الواقع خبراً والمستثنى. انظر فيما سبق : محمـد خير الحلواني، أصول النحو العربي : ص ١٧١ ، ١٧٧ ، ١٧٨.

وأدرك النحويون، وهم يحلّلون التراكيب، أن الأفعال والحروف عاملة بالأصالة، وأن الأسماء لا أصالةَ فيها؛ لأنها تعتورها المعاني والإعراب خاص بها، ويعمل منها ما أَشْبه الفعل أو ضمن معنى الحرف أو ناب عنه فعمل عمله .

كما أدركوا أن الفِعل أَقْوى العوامل، وعِلّة ذلك أنّه حدثٌ ترتبط به مقَيدات أو متعلقات تُحدد جهة من جهاته، كالمحدِثِ والمحدث والعلة والزمان والمكان والهيئة...

والمقصود بقُوة الفعل قُدرتُه على التأثير في المعمول والارتباط به على نحو مخصوص، ويرد هذا المصطلح "القُوة" ملازماً لمصطلح "العمل" في كتاب سيبويه[٢٨]، وذلك في تصنيف متدرج لأشكال العمل على النّحو التالي :

١- قوة الفِعل .

٢- قوة اسمي الفاعل والمفعول .

٣- قوة المصادر .

٤- قوة الصفات .

٥- قُوة ما يجري مجرى الفعل .

٦- قوة ما يجري مجرى اسمي الفاعل والمفعول

ويلحظ من هذا التصنيف أن القوة تقِل كُلما انتقلنا من درجةٍ إلى أُخرى .

وتتوقف قُوة الفِعل على حاجته الدلالية التي تكتِملُ بالارتباط بمعمولاته؛ تأمل هذه الأمثلة:

١- وجد محمد المسألةَ صعبةً .

٢- وجد محمد ضالّتَه.

٣- وجد محمد .

فالفعل الأول من أفعال اليقين، ويقتضي معناه تَعلقه بمفعولين، ولا تكتمل دلالته إلا بهما؛ يقول سيبويه [٢٩]:" وليس لك أن تَقْتصر على أحد المفعولين دون الآخر... وإنما منَعك أن تَقْتصر على أحد المفعولين، ههنا، أنّك إنّما أَردت أن تُبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقيناً أو شكّا ".

---

[٢٨] سيبويه، الكتاب، : ٣٣/١. سعيد حسن بحيري، عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبوية: ص ١٣٦ - ١٣٧ .

[٢٩] الكتاب، تحقيق هارون : ٣٩/١ - ٤٠ .

والفعل في المثال الثاني منقول من : وجد الشيء، ولقيه، وأصله في الأمور الحسية، ويقتضي مفعـولاً به . والفعل في المثال الثالث لزم صاحبه ولم يجاوزه، ومعناه : حزن، مأخوذ من الوجد[٣٠]. والمفاضلة بين هذه الأفعال، من حيث القوةُ والضعفُ في العمل، إنما كان، كما ذكرنا ، من جهة دلالاتها، وعلـى هذه الدلالة يتحدد عدد المفعولاتِ؛ ولذا قسم النحاة الأفعال إلى : قاصر (لازم) يكتفي بفاعله، ومجـاوز (متعد) فاعِلَه إلى المفعول به .

أما تأثير الأفعال فيما بعد المفعول به فكُلها تتساوى في القوة من حيث العملُ في باقي المفعولات والحال والتمييز؛ فالفعل (أعطى) المتعدي إلى اثنين يتساوى مع (ذَهب) اللازم في ذلك.

كما قسموها إلى : متصرفة، وجامدة؛ من نحو : نِعم وبئس، وما أفْعلُه وأفْعِلْ به، وعسى، وحاشـا، ... وهذه الأفعال نَقَصتْ عن الفعل المتصرف في العمل؛ لأن التركيب الذي تقع فيه يجمد على حالةٍ خاصة .

وقسموها أيضاً إلى : تامة، وناقصة يقتصر عملها على رفع المبتدأ ونصب الخبـر، ولا تمتـد، فـي تأثيرها، إلى غيرهما؛ والعلة في ذلك أن [٣١]:"هذا الضرب من الأفعال فَقَد الدلالة على الحدث، ولم يبقَ له من دلالة الفعل إلاّ الدلالة على الزمن، فصار بهذا كالأفعال المساعدة في اللغات الأخرى".

وقد توسل النحاة بمبدأ الأصل والفرع في تحليل الظاهرة اللغوية وتفسيرها؛ إذ جردوا لكـلّ قاعـدة أو باب أصولاً نظرية تنتظم ظواهره جميعاً، وإذا وجدوا أدوات متشابهة العمل جعلوا واحدة منها أصـلاً تتفرع عليه سائر الأدوات.

ويطلق الأصل على معانٍ في النّحو العربي، فقد يراد منه: ما يستحقه الشيء بذاتـه، أو مـا تسـتحقّه القاعدة، أو الأكثر الغالب، أو الأقدم... وغيرها من المعاني، والفرع بخلافه[٣٢]

وما يعنينا – هنا- من هذه المعاني أصل الاستحقاق، والمقصود به ما تستحقه الكلمة بنفسـها، ويـرى النحاة أن الأفعال أقوى القرائن اللفظية التي ترتبط بها حالات الإعراب، وأنّها الأصل في العمل، وكل ما سواها من العوامل محمول عليها ومشبه بها؛ فهي تفوق الأسماء والحروف؛ لأن معمولاتها كثيرة، قال ابن يعيش[٣٣]:" أصل العمل إنما هو للأفعال، وإذ عِلِم ذلك، فليعلم أن الفروع أبداً تنحط عن درجات الأصول" وما وجد من الأسماء والحروف عاملاً فينبغي له أن يسأل عن سبب عمله.

---

[٣٠] أو من الوجد، وهو اليسار والسعة، وجد يجِد وجداً، صار ذا مال .
[٣١] محمد خير الحلواني، أصول النّحو العربي : ص ١٥٠.
[٣٢] انظر في هذه المعاني: حسن الملخ، نظرية الأصل والفرع: ص ٧٥ وما بعدها.
[٣٣] شرح المفصل: ٨٧/٦.

ويلي الفعل في قوة العمل ما أشبهه من الأسماء على وفْق السلّمية السابقة في تصنيف سيبوية؛ إذ تَتَدرج الأسماء في انتقالها من القوة إلى الضعف بناء على درجة علاقتها بالفعل، فكلّما "ازدادت منه قرباً ازدادت قدرة على العمل، وكلّما بعد بها الشبه عنه ضعف عملها "[٣٤].

ومن هنا كان أقواها اسم الفاعل؛ ففيه من المعنى ما في الفعل، يقول سيبويه[٣٥]:" هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أُردت فيه من المعنى ما أردت في "يفْعلُ" كان نكرةً منوناً؛ وذلك قولك : هذا ضارب زيداً غداً، فمعناه وعمله مثل: هذا يضرب زيداً غداً ".

وفيه، أيضاً، من الشبه اللفظي ما في الفعل، فـ "مكْرِم" مثل "أُكْرِم" في حركته وسكناته، ومثله " ضارب" و " يضرب" .

ويلي اسم الفاعل اسم المفعول والصفةُ المشبهة والمصدر واسم التفضيل... فاسم التفضيل يندر عملُه لبعد شبهه اللفظي والمعنوي بالفِعل، وهو أَضعفُ من الصفة المشبهة؛ لأنه لا شَبه بينه وبين اسم الفاعل، وهي أقوى منه لشبهها باسم الفاعل في دلالتها على الحدث ومن اتصف به، ولتصرفها كتصرفه، فتُثنّى وتُجمع كما يثنى ويجمع؛ واقتصر عملها على رفع الفاعل في نحو:

- محمد كريم خُلُقُه.

ويمكن أن تُحول عنه، لضعفها، إلى نصب تمييز أو جر مضاف إليه ، نحو :

- محمد كريم خُلُقاً .

- محمد كريم الخُلُق .

والحرف أدنى من اسمي الفاعل والمفعول في القوة والعمل، والعامل مِن الحروف ما كان مختَصاً، غالباً، بفعلٍ كأحرف الجزم والنصب، أو باسم كأحرف الجر وإن وأخواتها. وأما ما لا اختصاص له باسم أو بفعل فليس عاملاً، كأحرف العطف. وكما تتفاوت الأفعال قوةً وضعفاً وأصالةً وفرعاً، كذا تتفاوت الحروف .

---

[٣٤] السابق نفسه : ص ١٦٢ .

[٣٥] الكتاب، تحقيق هارون: ١٦٤/١. وهذا النّهج المتميز عند سيبويه يفَسر به الأمثلة المختلفة على السطح المتّفقة في العمق، من حيث إنّها تؤدي معنى واحداً، وقد يفسر ذلك من خلال عنايته بفكرة "الاستبدال" بين أقسام الكلام انظر : سعيد بحيري، عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبوية، ص ١٧٣ .

ويترتّب على قوة الفعل وضعفه وأصالته وفرعيته وتصرفه وجموده؛ أحكام تركيبية تتصـل بشـروط عمله وحركة معمولاته؛ فالفعل المتصرف يتيح للعناصر العامل فيها حريةً موقعية أكثر مـن العامـل الجامد أو العامل الفرع؛ يقول المبرد[٣٦]:"كل ما كان متصرفاً عمل في المقدم والمؤخر، وإن لم يكُـن متصرفاً لم يفارقْ موضِعه؛ لأنّه مدخَلٌ على غيره"، وهاك أمثلة توضح ذلك :

- تقول : إن عليا ناجح ، وتقول : أكرم علياً عمرو، وتقول في الجملة الأخيرة: أكرم عمـرو عليـاً، وعلياً أكرم عمرو، ولا يمكن أن تقول: إن ناجح علياً؛ لأن العامل (إن) فرع، فانحطّ عن الأصل في حركة معمولاته.
- وتقول : ما أكْرم زيداً ! ولا يمكن أن تقدم (زيداً) على فعله (أكرم)؛ لأن فعـل التعجـب لا يتقـدم معموله عليه لجموده.
- وتقول : عليك نفسك، وهاك الكتاب، ولا يجوز أن تقدم (نَفْسك) و(الكتاب) على عاملهما، لأنه اسـم فعل؛ وأسماء الأفعال "وضعت للفعل تدل عليه، فأجريت مجراه ما كانت في مواضعها؛ ولا يجـوز فيها التقديم والتأخير؛ لأنها لا تصرفُ تَصرفَ الفعل"[٣٧].
- وتقول : هذا زيد قائماً، فتُعمل ما في معنى (هذا) من معنى الفعل، أي أُشير، في الحال (قائماً) ، ولا تقولُ : قائماً هذا زيد؛ لأن معنى الفعل لا يتَصرفُ تَصرفه.

فهذه أمثلة تُبين أن بنية العامل تُؤَثر في معمولاته، تقديماً أو تأخيراً، وهذا يدل على أن العلاقات بـين الوظائف النّحوية لا تعتمد على المعنى لكل وظيفة فحسب، " بل تتجاوز ذلك إلى غيره من المستويات التي تُشَكل العناصر والأصول العامة فيها عوامل قد تُؤَثر في قواعد نظْم الجمل وتأليفها في المسـتوى النحوي"[٣٨].

مجال العامل

وهكذا ينهض العامل بتنظيم الجملة؛ فالعناصر في التركيب ترتبط به ما دام أثره يصل إليهـا، أو مـا دامت واقعةً في حيزه ومجاله وصالحة لأن يتسلط عليها، مباشرة إذا كانت مفردةً أو على محِلاتهـا إذا كانت مركبة، فحرف الجر يحتاج إلى مجروره، وهو ومجروره يكون موقعاً في محل رفع أو نصب أو

---

[٣٦] المبرد، المقتضب: ١٩٠/٤. وقوله "مدخل على غيره" أي أنه فرع وليس أصـلاً، فضـعف عـن الحركة، والأمثلة التي ذكرنا توضح ذلك.
[٣٧] السابق نفسه : ١٠٩/٤ .
[٣٨] لطيفة النجار، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها: ص ١٩٩ .

جر، وكذا المركبات : المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، والمضاف والمضاف إليه، والموصول وصلته، والتابع ومتبوعه، أي كُلّ ما يكون مركباً متلازماً. وبيان ذلك أنك إذا قلت:

* أكرم محمد زيداً أمس إكراماً

وجدت المكونات : زيداً، أمس، إكراماً، مقيدات نحوية تُقيِّد الفعل وفاعله (أكرم محمد) عن طريق تحديد من وقع عليه الإكرام، وتحديد زمنه وتأكيد حدوثه، وكُلّ من العناصر السابقة تقع في مجال العامل مباشرة وترتبط به ارتباطاً شديداً، وتدور في فلكه، وهي عناصر مفردة .

أما المركبات فتحتاج إلى ما يتم صيغتها لتشغل موقعاً في التركيب ثم تنعقد "بعامل أقوى، مجاله الجملة الكبرى، في فترة ثانية"(٣٩)، فحين نقول :

* وجدتُهم	برغم الظرف القاهر	قادرين على متابعة التحصيل
(١)	(٢)	(٣)

نجد أن المركب :

الأول : هو العامل المولد الذي يدور حوله المركبان : الثاني، والثالث.

والثاني : مركب مكون من الصفة والموصوف (الظرف القاهر) العامل فيهما المضاف (٤٠) العامل فيه حرف الجر (الباء)، وبذا تتم صيغته ليشغل موقعاً في التركيب، ثم ينعقد أو يتعلق رأسه بالعامل المولد (وجد)، وهو مرتبط أيضاً بالعناصر التي بعده من خلال العلاقة التي وصفناها.

والثالث : مركب مكّون من المضاف (متابعة) العامل فيه حرف الجر (على)، والمضاف عامل في المضاف إليه(٤١)، والمركب (على متابعة التحصيل) تتم صيغته بالمفردة (قادرين)، فيشغل موقعاً ينعقد رأسه، وهو (قادرين)، بالعامل المولد (وجد)، وهو، أي (قادرين) مرتبط بما بعده من خلال العلاقة التي وصفناها أيضاً .

---

(٣٩) المنصف عاشور، نظرية العامل ودراسة التركيب : ص ٦٢ .

(٤٠) وهي مسألة خلافية: مذهب سيبويه أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع؛ لأننّا لو قلنا : نجح محمد المجد، فإن النجاح منسوب إلى (محمد) بقيد (المجد) وليس إلى (محمد) مطلقاً، ومذهب الأخفش أن العامل معنوي، كما في المبتدأ والخبر، وقال بعضهم: أن العامل في الثاني مقدر من جنس الأول... ومذهب سيبويه أولى بما بيناه. انظر: شرح المفصل: ٣٨/٣، وشرح الرضي على الكافية:٣٠٨/٢.

(٤١) العامل في المضاف إليه ليس هو العامل في المضاف؛ لأن الثاني ليس هو الأول معنى، فلم يعمل العامل فيهما معاً، فإذا قلنا : جاء غُلام زيدٍ، فالمنسوب إليه المجيء هو الغلام فقط. انظر : شرح الرضي على الكافية : ٧٢/١ .

ولا بد من أن يكون للعامل المولد مجال ينقطع عنده عملُه، كما وجدنا ذلك في المثالين السابقين، ثم يبدأ عامل آخر بالعمل؛ فتنشأ جملة جديدة مستقلة بنيوياً عن سابقتها، فالجملة لا حد لهـا إلا الحـد الـذي يفرضه عامل جديد [٤٢]، ويمكن بيان ذلك بقولنا في المثال الأول :

* أكرم محمد زيداً أمس إكراماً ||و|| قدم له كُل عونٍ .

إذ (قدم) عامل جديد له معمولاته.

وقد حدد النحاة، كما ذكرنا، أنواع العوامل وما تتطلّبه عدديا من المعمولات، وما يطرأ عليها من تَحول عن أصل ما وضِعت له : فتُعمل أو تُكَفّ أو تُلْغى أو تُعلق أو تُضمن أو تتُنازع أو تُستأنف... ونحـو ذلك مما له أثر في الاتصال والانقطاع في مجال العامل، كما سيأتي بيانه .

ولهذا الاتصال والانقطاع أثر في الإعراب وفي تحديد طول الجملة وقِصرها[٤٣]؛ فسورة (الناس) مثلاً، جملة واحدة لطول مجال العامل، هكذا :

قال تعالى : قل أعوذ برب. الناس ملك الناس. إله الناس. من شر الوسواس الخناس. الذي يوسوس في صدور الناس. من الجنة والناس .(سورة الناس: الآيات ١-٦)

فالفعل (أعوذ) تَتَمحور حوله مركبات ثلاثة، رؤوسها: برب... من شر... من الجنة، إذ يشكِّل الفعل وما تعلق به جملة واحدة مركبة مستقلة بنيويا، رغم اشتمالها على جملة بسيطة هي: يوسوس في صـدور الناس.

<u>وسورة (الكوثر)</u> مكونة من أربع جمل(الآيات ١-٣) هي :

١- إنّا أعطيناك الكوثر ٢- فصل لربك ٣- وانحر ٤- إن شانئك هو الأبتر.

إذ تشكل كل جملة من هذه الجمل - بسيطة كما في : ١،٢،٣، أو مركبة كما في (٤) - وحدة بنيويـة مستقلة.

---

[٤٢] انظر : أحمد العلوي، آية الفكر وكبرياء النظر : ٢٥.

[٤٣] وليس من الضروري أن يحتوي النص الطويل على جمل أكثر من النص القصير؛ فقد شغلت جملة واحدة من قصيدة أوس بن حجر التي مطلعها :

صـحا قلبـه عـن سـكره فتـأملا   وكـان بـذكرى أم عمـرو مـوكلا

[٣٦] بيتاً، بدأت من البيت السادس وانتهت بنهاية البيت (٤٢) منها. انظر: محمد حماسة، في بناء الجملة العربية، ص ٥٠٩.

ولا شك في أن توسيع الوصف اللغوي، من خلال العامل، ليشمل سلاسل المركبات والعناصر التي تؤلفها. ثم ملاحظة طريقة تآلفها وتعالقها وحركتها وفْق الأوضاع التي ترتضيها اللغة - لا شك في أن ذلك يساعد على وصف الظاهرة اللغوية ومعرفة مكوناتها وفهم دلالاتها؛ فالمفرد والمركب يكتسب حياته من تآلفه وانضمامه إلى آخر.

ارتباط العامل بالمعمول

تُمثل العلاقةُ بين العامل ومعموله جانباً مهماً مِن المنهج الذي سار عليه النّحاة في تحليل التراكيب وتفسيرها؛ فصورة العلاقة بينهما تُمثل الوظائف النّحوية؛ لأن مفهوم "العمل" أساساً، معناه أن كُل وظيفة نحوية تُحقّق كعنصرين يعمل أحدهما في الآخر، ألا تراهم يقولون : مسند ومسند إليه، ومضاف ومضاف إليه، وناصب ومنصوب، وجازم ومجزوم...

ولم يقتصر النحاةُ على الضوابط التي تربط العامل بمعمولاته بوساطة الوظائف النحوية، بل جاوزوا ذلك إلى ضوابط وموجهات ترصد حركة العناصر في التركيب وتحكم عليها من حيث الصحة والاستقامة، وتتمثّل تلك الموجهات والضوابط بما في كُلّ من العامل والمعمول "من معانٍ: صرفيه، ودلالية، وأبعاد اجتماعية أحياناً، فتتفاعل تلك المعاني مع الوظيفة النحوية التي يمثّلها كل واحد منهما؛ فينتج عن ذلك تركيبات مختلفة" [٤٤] يمكن تصنيفها وفْقاً لأهم شرط يحكُم هذه العلاقة، وهو صحة المعنى واستقامته، إلى :

١ - تراكيب صحيحة

تتوافقُ في هذا الضرب من التراكيب دلالة العامل والمعمول، ليصبح تَسلط العامل على معموله أو توجهه إليه دون تأويل، ومعنى تسلطه مباشرته المعمول وتمكّنُه منه تمكّناً يحدِثُ معنى مناسباً وضبطاً معيناً[٤٥]. ويتأتّى ذلك حين يستجيب المعمول للدخول في علاقةٍ نحويةٍ سياقيةٍ مع العامل؛ ففي نحو :

* أكرم زيد خالداً .

تجد أن العنصرين : (زيد) و (خالداً) يتوجه إليهما العامل (أكرم) محدِثاً علاقة الإسناد مع الأول ورفْعِه على الفاعلية، وعلاقة التعدية مع الثاني ونصبه على المفعولية، وله مزية الجمع بينهما؛ بدليل أنّه إذا سقطت علاقته بهما فَقَدا وجودهما التركيبي والدلالي، إذ لا معنى لقولنا : زيد خالداً، دون (أكرم) [٤٦].

---

[٤٤] لطيفة النجار، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي : ص ٢٠٠.
[٤٥] انظر : السيد أحمد علي، تسليط العامل وأثره في الدرس النحوي : ص ٨٧ .

والتوافق الدلالي بين العامل ومعموله، في هذا الضرب من التراكيب، يتحقّق مـن جـانبين : توافُـق الوظيفة النحوية مع الكلمة المعبرة عنها؛ فـ (زيد) الفاعل يصح أن يكون منه إكرام،و (خالداً) المفعول يصح أن يقع عليه الإكرام، وتوافق عناصر التركيب دلالياً، إذ يتحقق التواؤم بين (زيد) و (خالد)؛ لأن الأول مكرِم والثاني مكرَم. وعلى هذا باقي التراكيب الصحيحة نحوياً ودلالياً .

٢- تراكيب مرفوضة

وفيها تتعارض دلالة العامل مع معموله؛ إذ لا يصِح تَسلطه عليه؛ فتُوصف الجملة بأنها منحرفة أو غير أصولية؛ لمخالفة بعض عناصرها أصول الوظيفة النحوية بأبعادها الدلالية والصرفية والتركيبية، فـلا يصِح أن نقول :

* نِمتُ البيت

لأن اسم المكان المختص أو المحدود، كالبيت ونحوه، لا يصح تعدي الفعل إليه، ولذا يلزم أن تقـول : نمت في البيت .

كما لا يصح :

* جاء زيد طويلاً

لأن الحال صفة منتقلة غالباً، ولا يجوز أن تكون خِلْقةً، ولذا يلزم أن تقول : متطاولاً وليس طويلا؛ لأن (متطاولاً) عرض يبين هيئة زيد وقت المجيء، وهذا هو أصل الوظيفة. كما لا يجوز أن تقول:

* قام هِنْد

لأن تأنيث (هند) حقيقي، فلزم أن يقال : قامت هند، فتتوافق دلالة العامل مع معموله .

وأمثلة أخرى كثيرة عرض لها النحاة وهم يؤصلون للوظائف النحوية .

٣- تراكيب مُؤَولة

وهذا الضرب من التراكيب تقوم عليه معظم تحليلات النحاة المستمدة من نظرية العامل بجميع صورها وضوابطها وقواعدها وأصولها؛ فالعلاقة بين العامل والمعمول منضبطة أولاً بصحة المعنى، وفقـدان هذا الشرط يؤدي إلى علاقة نحوية مرفوضة. وما التأويل، بظواهره المختلفة[٤٧]: كالتقدير، والتضمين، والحمل على المعنى، والتعليق، والإلغاء... وغيرها من الظواهر، إلا وسيلة لجأ إليهـا النّحـاة لجعـل

---

[٤٦] انظر : سعيد بحيري، عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه : ص ١٢.
[٤٧] انظر في هذه الظواهر : علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي: ص ٢٦٧ - ٢٨١.

الدلالات المتعارضة في الصورة السطحية لنظم العناصر في الجملة تتوافق؛ فيزول الإشكال الناتج عن مثل هذه الصورة المرفوضة أو المتناقضة .

ويحسن بنا أن نعرض بعض الأمثلة التي تُفْصِح عما قدمنا، وتُبين العلاقة بين العامل والمعمول، وهي - ولا شك - علاقة وثيقة؛ بحكم أن الثاني نتاج القواعد التي بني عليها الأول، وإن كان في الثاني اعتبار لخصوصية التركيب وعلاقته بالسياق الداخلي والخارجي اللذين يؤثران في توجيه الإعراب :

(١) * قوله تعالى : (فأماته الله مائةَ عام ثم بعثه) [البقرة، ٢٥٩].

ظاهر اللفظ يجعل انتصاب (مائةَ) بـ (فأماته)؛ قال ابن هشام [٤٨]:" وذلك ممتنع مع بقائه على معناه الوضعي؛ لأن الإماتة سلب للحياة، وهي لا تمتد، والصواب أن يضمن "أماته". معنى "ألبثه" فكأنه قيل : فألبثه الله بالموت مئة عام، وحينئذ يتعلّق به الظرفُ بما فيه من المعنى العارض له بالتضمين " .

وظاهر أنه نظر إلى دلالة "أماته" المعجمية وما تتطلّبه من علائق تركيبية مخصوصة. ونظيره قوله تعالى : (والذين تبوءوا النار والإيمان) (الحشر، ٩).

إذ يصح تسلط (تبوءوا) على (الدار) معنى وصناعةً، ولا يصح تَسلطه بالعطف على الإيمان، فلا يقال : تبؤوا الإيمان؛ ولذا تأولوه بتقدير عامل يعمل في الإيمان ويتوافق معه دلالياً، أي : وألفوا الإيمان. ونظيره قول الراعي النميري [٤٩]:

* إذا ما الغانيات بـرزن يومـاً وزججـن الحواجب والعيونا

أي وزججن الحواجب وكحلْن العيونا، أو : وحسن الحواجب والعيونا، وعلى هذين التقديرين يستقيم توافق العامل والمعمول دلالياً .

(٢) وقد يراعى المعنى الدلالي للجملة وتوافق عناصرها؛ فيصح تعالُق العامل والمعمول؛ وذلك نحو قوله تعالى : (ولا تسئموا أن تكتبوه صغيراً أو كبيراً إلى أجله) [البقرة، ٢٨٢].

---

[٤٨] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٦٨٧. وانظر، أيضاً، باب الحمل على المعنى الذي عقده ابن جني في الخصائص : ٤١١/٢، وفيه أمثلة كثيرة يفسر بها ابن جني صوراً من التعارض بين العامل والمعمول .

[٤٩] وهو عبيد بن حصين، والبيت في ديوانه، ص:١٥٦. انظر: ابن جني، الخصائص : ٤٣٢/٢. وشرح الشواهد الكبرى للعيني بهامش خزانة الأدب للبغدادي: ٩١/٣. ومغني اللبيب:ص ٤٦٦، والإنصاف في مسائل الخلاف:٦١٠/٢.

إذ يوحي ظاهر اللفظ تعلق (إلى أجله) بالفعل (تكتبوه)، أي : تكتبوه إلى أجله، "وهو فاسد لاقتضـائه استمرار الكتابة إلى أجل الدين" [٥٠] وإنما هو متعلق بمحذوف يقع حالاً تقديره: مستقراً في الذمة إلـى أجله .

(٣) وقد يراعى معنى المقام، ومن ذلك قوله تعالى :

(وإني خِفْتُ الموالي من وراءي) [مريم، ٥].

فإن المتبادر تعلق (من وراءي) بِـ خِفْت، أي : خِفْتُ من ورائي، ولا يصح؛ لأنه يسلم إلى البعد عن دلالة التركيب وسياق الموقف أو المقام الملابس له، فهو لم يخف من وراءه، وإنما خاف ولا يتهم مِـن بعده وسوء خلافتهم؛ ولذا وجب تعلقه بِـ "الموالي" لما فيه من معنى الولاية ، أي : التولّي من ورائي .[٥١]

(٤) أو تُراعى قواعد الصناعة [٥٢]، أي جانب الشكل الذي يتمثل في نظام عناصر الجملة وما يخضع له من ضوابط، ومنه قول بعضهم في بيت المتنبي يخاطب الشيب:

* ابعـد بعِـدت بياضـاً لا بيـاض لـه   لأنْـتَ أسـود فـي عينـي مِـن الظلَـمِ

إن "مِن" متعلقة بِـ "أسود"، أي : أسود من الظلم، قال ابن هشام : وهذا يقتضي كونه اسم تفضيل، وذلك ممتنع في الألوان ، والصحيح أن "من الظلم" صفة لأسود، أي: أسود كائن من جملة الظلم [٥٣].

ونظير مراعاة قواعد الصناعة في علاقة العامل بمعموله تحليلهم جملة الاشتغال، نحو:

* زيداً ضربته .

حيث (زيداً) منصوب بفعل مضمر تقديره : ضربتُ زيداً ضربتُه، إلاّ أنهم لا يظهـرون هـذا الفعـل استغناء بتفسيره، على حد قول سيبويه[٥٤].

---

[٥٠] ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب : ٦٨٧ .
[٥١] انظر : السابق نفسه والصفحة نفسها .
[٥٢] من الملاحظات التي صدر عنها ابن هشام في الباب الخامس من "مغني اللبيب" أنه أقام الباب على "ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها" وجلّ ما ذكر من شواهد يقوم على صور العلاقة بين العامل والمعمول. وانظر : عبد الحميد السيد، التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصـاري: ص ٤٨ وما بعدها .
[٥٣] السابق نفسه : ٧٠٣. قول ابن هشام:" ممتنع في الألوان" هو مذهب البصريين، وأمـا الكوفيـون فيجيزونه. انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٤٨/١. والبيت من باب التمثيل وليس الاستشهاد؛ لأن المتنبي من الشعراء الذين هم خارج عصور الاحتجاج.
[٥٤] انظر : الكتاب : ٤٢/١ - ٤٣.

وذهب الكوفيون إلى أن (زيداً) منصوب بالفعل بعده، وإن كان قد اشتغل بضميره، ورده ابـن يعـيش قائلاً [٥٥]: "وهو فاسد؛ لأن ما ذكروه، وإن كان من جهة المعنى صحيحاً فإنّه فاسد من جهة اللفظ، وكما تجب مراعاة المعنى تجب مراعاة اللفظ" ودلّل على ما ذهب إليه بقولهم :

* زيداً مررت به .

قال [٥٦]:" فتنصب زيداً ولو لم يكُن ثَمّ فِعل مضمر يعمل فيه النصب لما جاز نصبه بهـذا الفعـل، لأن "مررتُ" لا يتعدى إلا بحرف الجر".

وتحليلهم جملة التنازع، نحو :

* اجتهد ونجح صالح .

إذ حللوها هكذا : اجتهد (هو) ونجح صالح، أو : اجتهد صالح ونجح (هو) . وفي هذين التحليلين دليل على أنهم كانوا يتمسكون برد المركب إلى البسيط ويجعلون وحدة التحليل في ذلك الجملة الصغرى[٥٧].

(٥) وقد تدفع دلالة السياق إلى حذف بعض عناصر الجملة، فيردون التركيب الظاهر إلـى التركيـب المقدر ليتحقّق التوافُق الدلالي بين العامل ومعموله، من ذلك قوله تعالى: (حرمت عليكم أمهاتكم) [النساء، ٢٣].

إذ لا يستقيم : حرمت أمهاتكم ؛ ولذا قُدر مضاف، أي : حرم استمتاعهن، والذي أوجب التقدير أن حكم التحريم لا يتعلّق إلاّ بالأفعال[٥٨].

(٦) وفي أساليب التحذير والإغراء ، نحو :

* إياك والخيانة. رأسك والحائط. النار النار .

* الصدقَ الصدقَ. الصدقَ والشجاعةَ .

ذكر النحاة أن عامل الاسم المنصوب يجب حذفُه إذا كُرر أو عطف عليه أو جاء مع (إيـا)، ويجـوز حذفه إذا لم يكّرر .

(٥٥) شرح المفصل : ٣١/٢.
(٥٦) السابق نفسه والصفحة نفسها .
(٥٧) انظر : نهاد الموسى، نظرية النّحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث: ص ٦٧.
(٥٨) انظر : ابن هشام، مغني اللبيب : ٨١١.

وظاهر أنّهم أقاموا تحليلهم على مراعاة الحالة المشاهدة، وعللوا ذلك بأن "الزمان يتقاصر عن الإتيـان بالمحذوف، وأن الاشتغال بذكره يفْضي إلى تفويت المهم، وهذه هي فائدة باب التحذير والإغراء "[٥٩].

ونظير حذف الفعل ما قالوه في تحليل قول العرب:

* سقْياً لك، وتباً لفُلان

إذ فسروا نصب : سقْياً وتباً، بتقدير فعل محذوف، وقدروا محذوفاً آخر يتعلّق به الجار والمجرور فـي الموضعين، ولم يعلّقوه بالمصدرين؛ كأنّهم قدروا ما يدور في نفس المتكلم وهو يطلـق هـذا الـدعاء؛ فالمتكلم يقول : سقياً، أي أدعو لك بالسقيا، ولكنه يحس أن ما قاله لا يخلو من تعميم، فيحدد من يـدعو له أو عليه، فيقول: دعائي لك أو إرادتي لك أو عليك.

وبذا يكون: سقياً لك، جملتين، هكذا :

* أدعو لك بالسقيا/ دعائي لك

وقد يظُن المتَعجل أنّهم تعسفُوا في التقدير، وأوغلوا فيه، على حين لم يزد عملهم على فهم التركيب فهماً دقيقاً موجهاً بسياق حاله .

(٧) وفي ظاهرة الإلغاء ، في باب الأفعال القلبية، جوزوا إلغاء الأفعال القلبية إذا توسط العامل، نحو : زيد ظننت قائم، وأوجبوا الإلغاء إذا تأخر العامل، نحو زيد قائم ظننتُ.

ولاشك في أن الإعمال والإلغاء وراء كٌل منهما غاية، وبيان ذلك أنّك إذا أعملْت بنَيتَ كلامـك علـى الشك، فتقول :

* ظننت زيداً قائماً .

أما إذا بنيت كلامك على اليقين ثم اعترضك الظن وأنْت تتكلم قلت :

* زيد ظننتُ قائم .

* زيد قائم ظننتُ .

فجملة (ظننت) في المثال الأول معترضة ، كما تقول : زيد، غفر ا له، مسيء، وفي المثال الثـاني مستأنفه.

[٥٩] السيوطي، الإتقان في علوم القرآن: ٥٧/٢. وانظر : شرح الرضي على الكافية: ٤٨١/١ - ٤٨٢ .

وواضح أن مِثل هذا التحليل في إعمال العامل وإلغائه " لا يعني غير التعبير عن ربط الظاهرة التركيبية في اللغة بالظاهرة المعنوية المركبة في نفس المتكلم "[٦٠].

وظاهرة التعليق، في الباب نفسه، تعني إبطال العمل لفظاً لا محلاً لمجيء ما له صدر الكلام[٦١]؛ نحو :

* عِلمتُ لزيد قائِم .

فلام الابتداء معلقة للفعل لفظاً، أي أن الفعل لم يتسلّط على اللفظ، لكنّه تسلط على معنى الجملة بعده؛ قال الرضي [٦٢]: "فالعامل المعلق ممنوع من العمل لفظاً، وعاملٌ معنى وتقديراً؛ لأن معنى " علمت لزيد قائم" : علمت قيام زيد، كما كان كذا عند انتصاب الجزأين" فالعِلْم واقع على مضمون الجملة وحالت أداة التعليق، دون وقوعه لفظاً عليها للزوم " وقوعها في صدور الجمل وضعاً؛ فأُبقيت الجمل التي دخلتها على الصورة الجمليه رعايةً لأصل هذه الحروف " [٦٣] فنظام الجملة على هذا:

علمتُ [لام الابتداء] زيد قائم

إذ: (علمت) المعاق، واللام المعلق التي لها دلالة مخصوصة تحجز بها عمل المعلق لفظاً، وهذا شبيه بمنطق المقدار الرياضي : س(ص+ع)، فإذا زال القوسان نتج: س ص + س ع، كما أن إزالة لام الابتداء ينتج : علمت زيداً قائماً .

ونظير ظاهرة التعليق - هنا - ما قالوه في أدوات الاستفهام والشرط وغيرها مما له صدر الكلام : إنه لا يعمل ما قبلها فيما بعدها ؛لأن ذلك يؤدي إلى تسلط عاملين بدلالتيهما المختلفتين على معمول واحد، وهذا يفْضي إلى التناقض والإحالة[٦٤].

(٨) وهكذا نجد أن العامل يفي بالغرض المنشود في درس بناء الجملة، على نحوٍ يعادل أو يفوق المنهج الذي يسير فيه علم اللغة الحديث وعلم الأسلوبية؛ ففي كثيرٍ من الأحيان نجد أنّه كلما كانت الجملة أشد تعقيداً كانت الحاجة إلى العامل والاتكال عليه من أجل التوصل إلى المعنى، والأمثلة كثيرة تطفح بها كتُب المعربين والمفسرين، من ذلك ما جاء في تحليل قوله تعالى :

* (قل تعالوا أتلُ ما حرم ربكم عليكم ألا تشركُوا بِهِ شَيْئاً وبالوالدين إحساناً ولا تقتلوا أولادكم من إملاقٍ نحن نرزقُكُم وإياهم) [الأنعام، ١٥١].

---

[٦٠] محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي : ١٨٦ .
[٦١] مثل : (ما) النافية، ولام الابتداء، ولام القسم، والاستفهام وإن المكسورة .
[٦٢] شرح الرضي على الكافية : ٤/١٥٩ .
[٦٣] السابق نفسه : ٤/١٦٠ وانظر : ٤/١٦٤ حين يكون المعلق أداة الاستفهام .
[٦٤] انظر : لطيفة النّجار، منزلة المعنى: ٢٠٥ - ٢٠٦ .

ففي : (ما) و(عليكم) و (ألا تشركوا)، وجوه ذكرها المعربون[٦٥]، وفي جواز بعضِها إشكال محـوج للتأويل، وهاك البيان:

(ما): موصولةً بمعنى (الذي) مفعول (أَتْلُ) .

(عليكم): متعلق بـ (حرم) أو بـ (أتل) على الخلاف في إعمال المتنازعين.

(ألا تشركوا به) : في (أن) وجهان : مفسرة بمعنى : أي، و (لا) ناهية جازمة، والمعنى: حرم ربكم : لا تُشركوا، وأحسِنوا بالوالدين، ولا تقْتُلوا... وفي هذا إشكال هو : وجوب أن يكون مـا بعـد قولـه : (حرم) منهياً عنه محرماً كلّه كالشرك، وما بعده فيه (لا) الناهية، فما يصنع بقوله: (وبالوالدين إحساناً) وهو أمر لا نهي؟ وأُجيب بأن التحريم في هذا راجع إلى ضِده، وهو الإساءة إلى الوالدين، وبذا يكـون داخلاً في التحريم بهذا المعنى.

والوجه الثاني : هو : أن تكون (أن) ناصبة مصدرية، و(لا) نافية، والمصدر المؤول (ألا تُشركوا) إما أن يكون بدلاً من (ما)، أو خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : هو ألا تشركوا. وفي هذا إشكال أيضاً، يترتب عليه فساد المعنى؛ إذ التقدير على هذا الوجه : حرم ألا تُشركوا (أي عدم الشرك)، والمعنى المقصود : حرم الشرك لا عدمه، فخُرج ذلك إلى التأويل بادعاء أن (لا) زائدة لا نافية.

هكذا قالوا في توجيهه، ونقل ابن هشام الأنصاري قول بعضهم: إن الوقْف قبل (عليكم)، وإن (علـيكم) إغراء، أي اسم فعل أمر بمعنى : الزموا، وعلّق على هذا الوجه قائلاً [٦٦]:" وهو حسن، وبه يـتَخلّص من إشكال في الآية محوج للتأويل".

والوقْف عنصر صوتي يؤدي ما يؤديه التنغيم في الكلام، وفيه قَطْع أو انتهاء لعاملٍ سبق، واستئناف أو ابتداء لعامل آخر، فتتخلّق دلالة جديدة تُعين على فهم قيم التركيب وأسراره.

وأراني قانعاً بما قدمت من أمثلة تدل على أن العلاقة بين العامل والمعمول قامت في أهم محاورها على الأبعاد الدلالية للعناصر المختلفة في التركيب، واستطاعت أن تفسر التئام التركيب وتناسـقه وانتظـام عناصره، وأثبت التأويل الذي لجأ إليه النحاة جدواه؛ وأنه - كما في الأنظار الحديثة - وسيلة لا بد منها في التحليل اللغوي[٦٧]، ومما يزيدنا أُنساً بذلك أنّه كان لحاجة التركيب، مبنى ومعنى [٦٨]، وهذا يـدفع

---

[٦٥] انظر : الزمخشري، الكشاف: ٧٦/٢. وأبو حيان، البحر المحيط: ٢٥١/٤. وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ٣٣٠ - ٣٣١.

[٦٦] مغني اللبيب : ٧١٤.

[٦٧] فالتحويليون يقررون أن النحو ينبغي له أن يربط البنية العميقة ببنية السطح، وأن البنية العميقة تمر بسلسلة من قواعد التحويل، كالحذف والاختزال والاتساع والإحلال والزيادة، ومـا هـذه القواعـد إلا صورة من صور التأويل... وفي هذا دليل على أصالة نظرية العامل.

زعم بعض المحدثين أن نظرية العامل شغلت النحاة عن دراسة الجملة، وولّدت حِيلَ التقدير والإضمار وأنها أبعدتهم عن دراسة المعنى ....

ولا يعني ذلك خُلُو نظرية العامل في بعض جوانبها وفي أداء متأخري النحاة؛ من تعسف وسوء تقـدير أو تأويل... ولكن ذلك أمر مألوف؛ لأن التعامل مع النظرية يختلف عن التعامل مع اللغة وتجلياتها في الاستعمال والتطبيق؛ إذ تبقى اللغة صفحةً مفتوحةً للوصف، وتظل أعمال النحاة في وصـفها مفتوحـةً للنظر والتأصيل.

(٦٨) انظر : عبد الحميد السيد، التحليل النحوي: ٥٤ - ٥٥.

خاتمة:

وبعد، فقد حاول هذا البحث، على امتداده، دراسة نظرية العامل في النّحو العربي ودورها في دراسة التراكيب وما تُفْرزه من ظواهر مختلفة، ولا سيما ما يتصِل منها بالجانبين: الشكلي والدلالي؛ فَأمكن مِن خلال هذه المعالجة التوصلُ إلى نتائج، مِن أهمها :

١- أبان البحثُ أن ظاهرة الإعراب تشتمل على المظْهرين : اللفظي القائمِ على اختلاف العلامة الإعرابية، والمعنوي المنْبِئ عن الوظائف النحوية ودلالاتها؛ مما يدل على أن النحاة راعوا في معالجاتهم، تضامن المبنى والمعنى عند بناء نظريتهم.

٢- الجملة نظام علاقات قائم على أحكام تركيبية مضبوطة بنظرية العامل، ويمثل المسند والمسند إليه نواةَ الجملة ومركزها الذي يدور حوله العناصر اللغوية الأخرى؛ مما وسم الجملة العربية بالتغير الحركي في بنائها الذي ينتج عنه تغير معنوي، يضاف إليه نَزعة شكليةٌ تتّسم به الجملة أحياناً، وقد كانت هذه السمات في الجملة العربية مسوغاً بين يدي النّحاة للأخذ بمبدأ "العمل"، واعتبار العامل ضابطاً يقترن وجوده بوجود آثارٍ في العناصر الأخرى تُحدد درجة انتظامه.

٣- عرض البحث لحد العامل وحقيقته باعتبار العلاقة بينه وبين كُلّ من اللفظ والمعنى، فانتهى إلى أن العوامل كلِم، في الأغلب، تلتئم مع كلِمٍ أخرى هي المعمولات. ولاحظ البحث أن نسبة العمل إلى أمرٍ ظاهرٍ جلي يعين على إدراك العلائق بين عناصر التركيب ومدى الارتباط بين أجزاء الكلام.

٤- أثبت البحث أن قُوة الفعل - وهي قدرته على التّأثير في المعمول والارتباط به على نحوٍ مخصوص - تتوقّفُ على حاجته الدلالية، وعلى هذه القُوة تتحدد عدد المعمولات وحركتها عبر فضاء الجملة .

٥- أضاف البحث جديداً إلى ما كُتب من قبل في الناحية التركيبية للجملة العربية؛ فتناول مفهوم "مجال العامل"، فبين : كيف تنعقِد العناصر في التركيب، مفردةً أو مركبة، بعاملها وأين ينتهى عامل وينهض آخر بالعمل؛ وبذا يصل البحث إلى أن الجملة لا حد لها إلا الحد الذي يفرضه عامل جديد، وبذا - أيضاً - يتحدد طول الجملة وقصرها .

٦- أثبت البحث أن ارتباط العامل بمعموله أو تَعلقه به أو تَسلطه عليه، إنما يكون بما فيهما من معانٍ أو قرائن تُسعِفُ في تحديد العامل والمعمول .

٧- أكد البحث أن التأويل وسيلةٌ ذات جدوى، وأنه لا بد منه في التحليل اللغوي، كما هي الشأن في الأنظار الحديثة، ولا سيما عند التحويليين؛ وهذا يدل على أصالة نظرية العامل .

٨- قسم البحث التراكيب، من خلال ثنائية العامل والمعمول إلى تراكيب : صحيحة ومرفوضة ومؤولة، محتجاً بشواهد وأمثلة ناقشها البحث، فازداد هو وصاحبه قناعةً بأن نظريـة العامـل ذاتُ كفايـة وصفية لا تُنكر، وأنّها ملائمة للعربية في مبناها ومعناها. أما إنكار بعض المحدثين للنظرية فجهلٌ بما يسديه نظام العوامل من فائدةٍ في ترتيب المادة اللغوية ووصفها وفهمِ قيم التراكيب ودلالاتها.

المصادر والمراجع

* الاستراباذي (رضي الدين محمد بن الحسن) ، شرح الرضي على الكافية، عمل: يوسف حسن عمر، ط٢، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ١٩٩٦م.

* الأنباري (كمال الدين أبو البركات)، الإنصاف في مسـائل الخـلاف بـين النحـويين البصـريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية، مصر، ١٩٦١م.

* بحيري (د.سعيد حسن)، عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه، محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتجاه المعجمي الوظيفي، ط١، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٩م.

* الجابري (د. محمد عابد)، بنية العقل العربي، ط١، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٨٦م.

* الجرجاني (عبد القاهر)، العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، شرح خالد الأزهري، تحقيق البدراوي زهران، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٨م.

* الجمحي (محمد بن سلام)، طبقات فحول الشعراء، تحقيق محمود محمد شاكر، السـفر الأول، ط١، القاهرة.

* ابن جني (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط٣، عـالم الكتـب، بيـروت، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

* حسان (د.تمام)، الأصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢م.

* حسان (د.تمام)، اللغة العربية معناها ومبناها، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م.

* الحلواني (د.محمد خير)، أصول النحو العربي، الناشر الأطلسي، الدار البيضاء.

* أبو حيـان (محمـد بـن يوسـف)، البحـر المحـيط، ط٢، دار الكتـاب الإسـلامي، القـاهرة، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

* الراعي النميري (عبيد بن حصين)، ديوانه، تحقيق نوري القيسي وهلال ناجي، بغداد، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

* الزمخشري (جار ا محمود بن عمر)، الكشاف، رتبه وصححه محمد عبد السلام شاهين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ١٤١٥هـ /١٩٩٥م.

* سيبويه (أبو بشر عمرو بن قنبر)، الكتاب، تحقيق محمد عبد السلام هـارون، ط٣، عـالم الكتـب، القاهرة، ١٩٨٣م.
* السيد (د.عبد الحميد مصطفى)، التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري، مجلة البلقـاء للبحـوث والدراسات، مج٣، ع١، جامعة عمان الأهلية، ١٤١٣هـ /١٩٩٢.
* السيوطي (جلال الدين)، الإتقان في علوم القرآن، المكتبة الثقافية، بيروت، ١٩٧٣م.
* عاشور (د. المنصف)، بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية، منشورات كليـة الآداب، منوبـة، جامعة تونس، ١٩٩١م.
* عاشور (د. المنصف)، نظرية العامل ودراسة التركيب، ضمن : صناعة المعنى وتأويـل الـنص، أعمال الندوة التي نظمها قسم اللغة العربية، من ٢٤ - ٢٧ أبريل ١٩٩١م، جامعة تـونس، كليـة الآداب بمنوبة .
* عبد اللطيف (د.محمد حماسة) ، في بناء الجملة العربية، ط١، دار القلـم، الكويـت، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
* العلوي (د.أحمد)، آية الفكر وكبرياء النظر، مجلة الموقف، ع١، الرباط، ١٩٨٧م.
* العينى، شرح الشواهد الكبرى بهامش خزانة الأدب للبغدادي، دار صادر، بيروت.
* الفهري (د.عبد القادر الفاسي)، اللسانيات واللغة العربية، ط١، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٨٦م.
* المبرد (محمد بن يزيد)، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
* مجدوب (د.عز الدين)، المنوال النحوي العربي - قراءة لسانية جديدة، ط١، نشر دار محمـد علـي الحامي للنشر والتوزيع وكلية الآداب والعلوم الإنسانية، سوسة، ١٩٩٨م.
* محمد (د. السيد أحمد)، تسليط العامل وأثره في الدرس النحوي، ط١، دار الثقافة العربية، القـاهرة، ١٩٩١م.
* المخزومي (د.مهدي)، في النحو العربي - نقد وتوجيه، ط٢، دار الرائد العربي، بيروت، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
* مصطفى (إبراهيم)، إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٩م.
* أبو المكارم (د.علي)، أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية - كليـة التربيـة، ليبيـا، ١٩٧٣م.

* الملخ (د. حسن خميس)، نظرية الأصل والفرع في النحـو العربـي، ط١، دار الشـروق للنشـر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠١م.

* موسى (د.عطا محمد)، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي فـي القـرن العشـرين، الجامعـة الأردنية، عمان، الأردن، ١٩٩٢م.

* الموسى (د.نهاد)، في تاريخ العربية - أبحاث في الصورة التاريخية للنحو العربي، ساعدت الجامعة الأردنية على نشره، ١٩٧٦م.

* الموسى (د.نهاد)، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحـديث، ط٢، دار البشـير للنشر والتوزيع، عمان، ١٤٠٨هـ /١٩٨٧م.

* النجار (د. لطيفة إبراهيم)، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحويـة وتقعيـدها، ط١، دار البشير، عمان، الأردن، ١٩٩٢م.

* النجار (د. لطيفة إبراهيم)، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ١٩٩٥م.

* ابن هشام (جمال الدين عبد ا بن يوسف)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، بيروت.

* ابن هشام (جمال الدين عبد ا بن يوسف)، مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، حققه وعلق عليه : د. مازن المبارك ومحمد علي حمد ا ، راجعه : سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط(٦)، ١٩٨٥م.

* الوعر (د.مازن)، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ط١، دار طلاس للدراسات والترجمـة والنشر، دمشق، ١٩٨٨م.

* ابن يعيش (موفق الدين)، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت.

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق ٢٠٠٢/٦/٢٥.